



بلاغ صادر عن اجتماع المنسقية العامة لحركة الاصلاح الكردي – سوريا

عقدت المنسقية العامة لحركة الاصلاح الكردي – سوريا اجتماعها الاعتيادي بتاريخ ١٢/١١/٢٠٢٠، بمدينة قامشلو وقد بدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكرد والحرية، فالتذكير بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان والمعاناة التي يتعرض لها الشعب الكردي من ظلم واضطهاد، ثم استعرضت المنسقية سير المفاوضات الكردية - الكردية بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية المستمرة، والتي تكللت ببعض التفاهات حتى الآن برعاية الولايات المتحدة الامريكية حيث تم التأكيد على ضرورة وأهمية العمل من أجل انجاحها للوصول الى اتفاقية تعبر عن وحدة الموقف الكردي، للمساهمة في حل القضية السورية عموماً، ومنها قضية الشعب الكردي في سوريا. وفي هذا الجانب، أبدت المنسقية ارتياحها ودعمها لأداء وفد المجلس لمطالب الشارع الكردي في ضرورة وحدة الموقف الكردي.

كما استعرض الاجتماع مجمل الأوضاع السياسية التي تمرّ بها سوريا بشكل عام، والمناطق الكردية بشكل خاص، وتوقفت المنسقية على معاناة المواطنين نتيجة الوضع الاقتصادي، وتدهور قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، والتأثير السلبي لانتشار جائحة الكورونا على حياة الناس وعلى مختلف الأصعدة. وفي جانب آخر أكدت المنسقية العامة بأن المجلس الوطني الكردي كفصيل معارض وعضو بالائتلاف الوطني لقوى الثورة يعمل على التعبير عن معاناة الشعب الكردي، والدفاع عن حقوقه، والالتيان بالنظام الديمقراطي في البلاد. وأكد المجتمعون على ضرورة استمرار المجلس بفضح وادانة ما تقوم به المجموعات المسلحة من انتهاكات وجرائم تحصل في منطقة عفرين، وسري كانييه، وتل أبيض الواقعة تحت سيطرة الجيش التركي، كما دعا الاجتماع القوى الدولية ذات الشأن لمنع هذه الانتهاكات، وضمان عودة اللاجئين الى ديارهم بأمان وضمان سلامتهم والتعويض عن الاضرار اللاحقة بهم، والوقوف في وجه سياسات التغيير الديمغرافي. وتوقّف الاجتماع على أهمية تأسيس جبهة السلام والحرية، وضرورة توسيعها لتشمل كل المكونات السورية، وتفعيل دورها في الداخل، والخارج، وثمن الأنشطة التي قامت بها في الآونة الأخيرة. كذلك تباحث المجتمعون

نتائج الجولة الرابعة للجنة الدستورية السورية في جنيف، ومماثلة النظام للمفاوضات، بغية عدم الخوض في مناقشة المبادئ الدستورية التي يمكن أن تخرج البلاد من أزمتها، مؤكدين على أهمية وحدة هيئة التفاوض بمعزل عن التجاذبات الإقليمية والدولية.

وقد أبدى المجتمعون ارتياحهم من الوضع التنظيمي في الداخل والخارج بالرغم من الصعوبات التي تعترض عملهم كالوضع الاقتصادي وجائحة كورونا، وأكدوا على تفعيل وتطوير العمل خلال الفترة القادمة بالسبل المتاحة.



